التماسك الاجتماعى
مفهوم مثير للجدل

هدى مجاهد *

يناقش المقال مفهوم التماسك الاجتماعى بهدف توضيح أبعاده وقضاياه، وتداخله مع مفاهيم أخرى، كما يقدم التعريفات المختلفة المرتبطة به. ويركز أيضًا على مؤشرات التماسك الاجتماعى فى المجالات العديدة وكيفية قياسها. ويشير المقال إلى القضايا الفكرية التى يثيرها المفهوم، وينتهى بمناقشة الدعوة إلى إعادة النظر فى المفهوم لحسم الغموض والتداخل بين المضمون والأسباب والتأثيرات المختلفة.

مقدمة

هذا المقال محاولة لسبر غور مفهوم التماسك الاجتماعى Social Cohesion لتوضيح أبعاده وقضاياه، وكيفية قياسه والتعرف على وجوده كسمة تصف الجماعات الاجتماعية والمجتمع. ومناقشة المفهوم من حيث انطباق صفات المفاهيم عليه، وهل هو هدف تسعى الجماعات والمجتمعات إلى الوصول إليه؟ أم هو حالة تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات؟ هل المفهوم سمة عامة مطلقة، أم مرتبط بتوافر شروط وعناصر ومحددات؟

لقد شاع استخدام المفهوم فى المجال الأكاديمى والمجال السياسى وأيضًا بين متخذى القرار، ورغم ذلك فإن شيوعه فى الأدبيات المختلفة قد اتسم بالتنوع والاختلاف. فعند البعض استخدم كمرادف لمفهوم الثقة Trust، وعند آخرين سطح المفهوم ليشير إلى معانى أخرى كثيرة مثل الاستيعاب Inclusion، والرأسمال الاجتماعى Social Capital، بينما يرى آخرون ارتباطه بمفهوم التكامل الاجتماعى Social Integration. ترتب على هذا التخبط والحيرة فى المجال النظرى

* أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

انتقاد حاد من العلماء الاجتماعيين وصل إلى حد اعتباره شبه مفهوم quisa- concept، فقد اعتبره (Bernard 2000) شبه مفهوم وأيده فى هذا الرأى كل من چوزيف شان Joseph Chan، هوبونج تو Ho-Pong To وايلين شان Elaine Chan فى مقالهم عند محاولة تقديم تعريف أكثر وضوحًا وبلورته فى شكل مقياس يسهل استخدامه إمبيريقيًا[١].

هذا المقال محاولة لتقديم التعريفات المختلفة المرتبطة بالمفهوم وتداخلت معه مثل التضامن الاجتماعى Social Solidarity، والتكامل الاجتماعى Social Integration. وسيركز أيضًا على علاقته بغيره من المفاهيم الأخرى التى ترتبط به مثل الرأسمال الاجتماعى Social Capital وسيركز على تحديد مؤشرات التماسك الاجتماعى فى المجالات العديدة مثل : مجالات الانتماء الاجتماعى، مجال الثقافة، مجالات السياسات الاجتماعية ذات الدلالة والداعمة للتماسك.

كما سيناقش مؤشرات التماسك الاجتماعى التى تقيس المساواة Equity وقنوات تحقيق هذه المساواة، ومدى شعور المواطن بوجود فرص متكافئة ومتساوية، فضلاً عن الشعور بالكرامة. وسيلقى الضوء على علاقته بمفهوم الجودة الاجتماعية ويقدم مؤشرات للتماسك الاجتماعى فى سياق الجودة الاجتماعية باعتباره الداعم للمجتمع فى جوانبه المختلفة، من حيث العلاقات الاجتماعية، المعايير والقيم والهوية، باعتباره محوريًا للجوانب الاجتماعية، حيث يقال إن التماسك الاجتماعى ضرورة أساسية لتحقيق الجودة الاجتماعية[٢].

مفهوم التماسك الاجتماعى S. Cohesion

أثار مفهوم التماسك الاجتماعى جدلاً وحيرة بين علماء العلوم الاجتماعية لم يثره مفهوم آخر فى هذا المجال، حتى أن بعض العلماء مثل برنارد فى عام ٢٠٠٠ اعتبره شبه مفهوم quisa- concept،[٣] وأيد برنارد فى هذا الرأى كل من

چوزيف شان Joseph Chan، هوبونج تو Ho-Pong To وايلين شان Elaine Chan فى مقالهم [٤].

وقد انشغلت المجتمعات الغربية وخاصة المناطق الحضرية بالإبقاء على المفهوم خاصة فى مجال السياسات، وحفلت الأدبيات الأكاديمية باهتمام بالغ به وما يعتريه من تدهور، فمن الناحية النظرية لم يعرف على وجه الدقة المقصود بالتماسك الاجتماعى: هل يعنى نشر الوعى بين أعضاء المجتمع كهدف يرجى تحقيقه[٥] ؟ وإذا اتفق على هذا المعنى، فكيف يمكن التوصل إليه فى مجتمع متغير؟[٦].

لقد عقدت كثير من المؤتمرات حول التماسك الاجتماعى ومؤشراته لتحديد اتجاهاته ومعالمه، وكان من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر "مؤشرات التماسك الاجتماعى" الذى عقد فى فلاندرز Flanders [٧] واهتم بوضع مؤشرات نظرية ذات دلالة لرصد اتجاهات التماسك، بهدف تطوير مؤشرات مركبة تتضمن عناصر كثيرة مثل: الثقة، المشاركة، الاستبعاد واختبارها فى ٣٠٨ بلديات من مناطق الفلمن فى بلچيكا[٨].

ويستخدم مفهوم التماسك الاجتماعى بمعانى كثيرة ومختلفة، نظرًا لتعدد العناصر والمكونات الأساسية له، فأحيانًا يتضمن معانى الاندماج الاجتماعى Social Inclusion، ويشير إلى الرأسمال الاجتماعى Social Capital، وأحيانًا أخرى يتضمن عناصر الحراك الاجتماعى S. Mobility [٩].

هذه المكونات والعناصر يمكن إخضاعها للقياس، حيث إن دولاً كثيرة قد اتخذت فعلاً خطوات كثيرة لتطوير مقاييس مناسبة من خلال إجراء مسوح اجتماعية للتعرف على الجوانب المختلفة للعلاقات والاتصالات فى المجالات المدنية[١٠].

وبالرجوع لخلفية هذا المفهوم، ورصد ما حدث فى السنوات السابقة من ارتفاع معدلات النمو والرخاء الاقتصادى، الذى أسهم فى وضع أسس لحياة أفضل للمواطن، وتحول اجتماعى واقتصادى، نجد أن ذلك لم يحل دون وقوع أحداث وتوترات كثيرة فرضت على الحكومات التعامل معها لتحقيق عدالة فى توزيع الدخول [١١].

وترتب على إعادة الهيكلة لتحقيق توقعات المواطن تغيرات فى أحوال الطبقة المتوسطة مقارنة بمثيلتها فى الدول المتقدمة، وسيادة مشاعر بعدم الرضا بين المواطنين وأيضًا بين الصفوة(١٢).

لقد أدى هذا التحول الهيكلى إلى أهمية تنبه الحكومات لمطالب ونداءات الطبقة المتوسطة، وعدم تجاهل قدراتهم على تحريك الناس، وإلى الضغط على الحكومات لتحقيق الشفافية وتقديم مستويات خدمية أفضل (١٣).

ورغم تطور مفهوم التماسك الاجتماعى فى دوائر صنع القرار السياسى والأوساط الأكاديمية فإن هذا المفهوم لازال فى حاجة إلى تعريف أوضح وأدق(١٤).

وقد ساعد فى ذلك ما قدمه كل من چوزيف شان Joseph Chan، هوبونج تو Ho-Pong To وايلين شان Elaine Chan لإثبات هذه الحاجة، حيث قاموا بتوضيح خلفية المفهوم والتركيز على الجوانب السياسية، ومناقشة المعايير المختلفة لوضع تعريف جيد للمفهوم مقارنًا بالتعريفات الأخرى المطروحة على الساحة، ومضاهاة المفهوم بمفهوم الرأسمال الاجتماعى (١٥).

وقد رأوا أن تحليل المفهوم فى الأدبيات العلمية يقوم على طريقتين: إحداهما تستند إلى أدبيات العلوم الاجتماعية والتحليل الآخر– الأكثر حداثة– تبلور فى مجال صنع السياسات واتخاذ القرار. واستند على التحليل السياسى. وترجع بداية المفهوم (وفقًا لأدبيات العلوم الاجتماعية) إلى إميل دوركيم مؤسس علم الاجتماع، واستمر فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى علم الاجتماع المعاصر على يد كل من بيرجار Bergar (١٩٤٨) وجوث الفوسون Gought Olfosson عام ١٩٩٩.

وتتمثل أهم مفاتيح هذه الأعمال فى تحليل المفهوم فى إطار التساؤلات عن التكامل الاجتماعى Social Integration والاستقرار وعدم التكامل الاجتماعى(١٦).

وفى عام ١٩٩٩ استخدم لوك وود Lock wood المفهوم للتعبير عن مفهومين متناقضين: التماسك الاجتماعى والتفكك الاجتماعى. واقترح بعض مؤشرات للتماسك

ذات أهمية: مثل الغيرية Altrusim التى تعنى عنده الثقة والرغبة فى مساعدة الغير[١٧].

ويمكن القول إن نتائج البحوث المقدمة فى نطاق النظم العلمية المختلفة قد أولت اهتمامًا خاصًا بالتكامل الاجتماعى والاستقرار الاجتماعى، وأدت إلى اهتمام عابر بمفهوم التماسك الاجتماعى. وفى الوقت ذاته قدم علم النفس الاجتماعى أطرًا لقياس التماسك الاجتماعى[١٨].

وإذا رجعنا إلى طبيعة المفهوم عند إميل دوركيم نجد أن التماسك الاجتماعى ارتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة ونمط المجتمع، فقد قدم دوركيم مفهوم التماسك الآلى Mechanical، والتماسك العضوى Organic كجزء أساسى فى نظريته عن تطور المجتمعات فى إطار عمله المعروف "تقسيم العمل فى المجتمع عام ١٨٩٣". فالتماسك الآلى يعتمد بشكل أساسى على تجانس أفراده، حيث يربط الأفراد شعور بأداء أعمال ذات طبيعة واحدة، والتمتع بتعاليم وممارسات دينية مشتركة، وبأسلوب حياة متماثل. ويسود هذا النمط من التماسك فى المجتمعات التقليدية وذات الأحجام الصغيرة[١٩].

أما التماسك العضوى Organic الذى تسوده أعمال مختلفة، ومصالح وقيم مختلفة فإن التماسك فيه يستند على اعتماد الأفراد بعضهم على بعض عند أداء أعمالهم، وهذا يعنى أهمية الاعتماد المتبادل بين مكونات وأجزاء المجتمع.

أما استخدام مفهوم التماسك الاجتماعى فى الخطاب السياسى (الأسلوب الثانى الأكثر حداثة) [٢٠]. فقد تبلور على يد متخذى القرار ومحللى السياسات الاجتماعية عند محاولات البحث عن حلول لمشكلة القياس.

ففى كندا وأوربا على وجه التحديد، اهتمت الحكومة الكندية الفيدرالية بالمفهوم ووضعته فى عام ١٩٩٠ على الأجندة الرسمية بهدف تقديم سياسة طويلة الأمد لدعم الثقافات المتعددة Multiculturalism، واعتبر مفهوم تعدد الثقافات مفتاح الاهتمام

بالتماسك الاجتماعى، وتمت مناقشته فى الاتحاد الأوربى نظرًا لتزايد الحركة السكانية وتنوعها وما صاحبها من مشكلات اجتماعية[٢١].

وقد ارتبط أيضًا- المفهوم- بمؤسسات قومية مثل OECD، والبنك الدولى. واعتراف المؤسسات الدولية بأهمية العوامل الاجتماعية الاقتصادية فى عملية النمو والتنمية[٢٢].

ومنذ ذلك الوقت شاع هذا المفهوم مثل مفهوم الخصخصة، واعتبر من المفاهيم المعضلة.

علاقة مفهوم التماسك بالمفاهيم الأخرى

(الاستبعاد الاجتماعى والرأسمال الاجتماعى)

١- الاستبعاد الاجتماعى Social Exclusion

شهدت المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية - منذ منتصف السبعينيات- عملية إعادة هيكلة اقتصادية أدت إلى ظهور مشكلات اجتماعية تحدت دلالة دول الرفاهية الغربية، وأفرزت مفاهيم الفقر والبطالة. وما هو حادث اليوم يماثل هذا التحول، الذى طرح مفاهيم جديدة عن المحرومين اجتماعيًا مثل: مفهوم تحت الفقر والفقر الجديد والاستبعاد الاجتماعى.

وقد أثير الجدل حول مفهوم الاستبعاد الاجتماعى Social Exclusion فى فرنسا منذ عام ١٩٦٠ عندما انشغل المفكرون والأكاديميون بالإشارة إلى موضوع الفقر.

ورغم ذلك، لم يظهر هذا المفهوم بوضوح إلا بعد وقوع الأزمة الاقتصادية، وتعرض فرنسا فى فترة الثمانينيات إلى أزمات سياسية واجتماعية، وبدأ موضوع الاستبعاد ينطبق على أنماط كثيرة من المحرومين اجتماعيًا Social Disadvantage[٢٣].

وقد استمرت المحاولات فى إعادة تعريف المفهوم لاحتوائه على جماعات اجتماعية جديدة وعلى مشكلات عديدة.

ويرجع الفضل إلى رينيه لينوار René Lenoir 1974 فى بلورة المفهوم الذى على أساسه قامت فرنسا بتقديم العديد من السياسات للتغلب على استبعاد هذه الفئات ووضع سياسات للحماية الاجتماعية *.

والاستبعاد الاجتماعى ذو نمطين: نمط يطلق عليه الاستبعاد الموضوعى Objective، والآخر استبعاد ذاتى Subjective ويستند على فكرة چان بول سارتر والتى يشار إليها بفكرة الاغتراب Alienation.

وقد استخدمت مفاهيم الاستبعاد والاندماج كمفاهيم أيديولوجية خلال فترة السبعينيات، ورغم الصحوة والإفاقة من الأزمة الاقتصادية وأزمة البترول، فإن مشكلة الفقر لم تحل بالنمو الاقتصادى وأطلق على المستبعدين فى هذه الحقبة بالمنسيين فى النمو الاقتصادى(٢٤).

وفى الثمانينيات، ومع ارتفاع نسبة البطالة، وما سُمِّىَ فى تلك الحقبة بالفقر الجديد New Poverty، استجابت الحكومة لرأى المعارضة واتخذت قرارًا بالتوجه والالتفات إلى المستبعدين Exclusion. ويشير المفهوم هنا، ليس فقط إلى الزيادة المستمرة فى معدلات البطالة على المدى الطويل، ولكنه يشير أيضًا إلى عدم الاستقرار فى الروابط الاجتماعية المتزايد، والذى تضمن الجوانب المادية والجوانب المعنوية**.

* الفئات المستبعدة : ذوو الإعاقة الذهنية والجسدية، حالات الانتحار، كبار السن، الأطفال الذين تعرضوا لسوء معاملة، المدمنون والأحداث المنحرفون، أحادى الآباء Single Parent ، أصحاب المشكلات المتعددة، والمهمشون.

** عدم الاستقرار الاجتماعى يشير إلى عدم الاستقرار الأسرى، العزلة الاجتماعية، تدهور التضامن الطبقى المبنى على الاتحادات وسوق العمل.

وقد زعمت چين بابتستى Jean- Babtiste أن القضاء على الاستبعاد الاجتماعى يتطلب مفهومًا للعدالة الاجتماعية مختلفًا عن المفهوم الذى استخدم بعد انتهاء الحرب، والذى يؤمِّن الأفراد ضد المخاطر المتوقعة، وضرورة التزام دولة الرفاهية بالقيم الثقافية والأخلاقية التى تعرف المواطن بحقوقه وواجباته. وأن دولة الرفاهية يجب أن تقوم على مبادئ جديدة للتماسك الاجتماعى والمشاركة والتكامل(٢٥).

أما ناس Nass عام ١٩٩٢ فقد استخدم المفهوم استخدامًا آخر، حيث أشار إليه على أنه "التعدد والتنوع الاجتماعى للمجتمع بعد الحداثة"، والذى يفتقد التواصل بين الأفراد والجماعات، والمؤدى إلى عدم استيعاب بعضهم البعض، والذى يحول دون الحوار أو التعارف المتبادل والشعور بالانتماء (٢٦).

وفى تعريف آخر قدمه مارتن اكسبراس Martin Xiberras عام ١٩٣٣، "أن الاستبعاد هو التدهور والتفكك التدريجى للرموز الاجتماعية والروابط (الاقتصادية، والمؤسسية والفردية) التى عادة ما تربط الفرد بالمجتمع. ووفقًا لمقولة دوركايم" إن الاستبعاد الاجتماعى يهدد المجتمع ككل"، عند فقدان القيم المجتمعية وهدم النسيج الاجتماعى.

هذه التعريفات المتعددة، تشير إلى صعوبة تعريف مفهوم الاستبعاد الاجتماعى تعريفًا مطلقًا، فقد أشارت وثيقة عن النظريات الاجتماعية لموضوع الاستبعاد، "أن المراقبين قد اتفقوا على نقطة واحدة، ألا وهى استحالة وجود معيار بسيط يمكن الاعتماد عليه فى تعريف الاستبعاد، وأن العوامل المؤدية إليه سواء نبعت من الأفراد، والأسرة أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، عوامل متقلبة ومتغيرة ومتفاعلة تؤدى إلى مؤازرة بعضها البعض.

فالمفهوم إذن مفهوم غامض ومحمل بمعانى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وهذا يعنى أن المفهوم متعدد المعانى ويمكن تفسيره فى ضوء السياق والزمن، وهذا ما يقربه من مفهوم التماسك الاجتماعى.

٢ – الرأسمال الاجتماعى Social Capital

أما علاقة مفهوم التماسك الاجتماعى بمفهوم الرأسمال الاجتماعى، فإنها تتسم بالحيرة والتركيب، فالعلاقة تستند على خطوات تراكمية، تفضى كل خطوة فيها إلى الأخرى. وتبدأ الخطوة الأولى من رأسمال خالص يستند على الثقة وشبكة اتصالات networks، ثم انتشار هذه العناصر، مع استمرار إضافة عناصر أخرى حتى تصل إلى بداية تحديد الرأسمال الاجتماعى.

ويعتبر فوكوياما Fukuyama من أوائل الذين عرفوا الرأسمال الاجتماعى بأنه "حزمة من القيم غير الرسمية والمعايير المشتركة بين أعضاء الجماعة المتعاونين والذين يعطون وزنًا مهمًا لقيمة الثقة. فالثقة تعتبر الداعم المساعد على استمرار الجماعة بكفاءة أعلى(٢٧).

أما وولكوك Woolcock فيرى أهمية ارتكاز الرأسمالى الاجتماعى واعتماده على المصادر أكثر من التركيز على النتائج، وذلك لأن الثقة والمعايير لا توجد مستقلة وبعيدة عن العلاقات الاجتماعية. وأن التعريف يجب أن يتم فقط من خلال العلاقات(٢٨).

معايير تحديد التعريف الجيد للمفهوم

أوضحت المناقشات السابقة صعوبة تعريف المفهوم، ولكن جوزيف شان، هو بينج تو Joseph chan & Ho pong To قد أشارا فى مقالهما عن التماسك الاجتماعى إلى معيارين يمكن الاحتكام إليهما عند تقديم تعريف علمى للمفهوم.

المعيار الأول: تحديد أو تضييق المجال Minimal In Scope ، حيث يقتصر على المكونات الأساسية للمفهوم والبعد عن الظروف أو العوامل أو القيم المؤدية إليه(٢٩). ويعتبرا هذا المعيار الأفضل لأن مفهوم التماسك الاجتماعى ذو طابع معرفى يفرض عملية الاستبعاد أكثر من الاهتمام بعملية الإدماج، وأن تضييق مجال المفهوم يِّمكن من إجراء اختبارات إمبريقية وإجراء مقارنات عبر الثقافات.

المعيار الثانى: أن يكون التعريف أقرب إلى الاستخدام الفعلى والشائع.

والاستخدام الشائع للمفهوم يشير إلى أن مستوى تماسك الجماعة أو المجتمع ما هو إلا عبارة عن تحديد حالة الأوضاع والشئون العامة، وليس إلى كونه عملية(٣٠).

وإذا حاولنا تطبيق هذين المعيارين على التعريفات المتعددة للتماسك، وجدنا عدم انطباقها وبالتالى هناك ضرورة علمية تفرض الخروج من هذا المأزق.

وفى هذا الإطار ظهرت المحاولات المقدمة من كل چوزيف شان Joseph Chan، هوبونج تو Ho-Pong To وإيلين شان Elaine Chan والتى أسهمت إلى حد كبير فى مواجهة قصور التعريفات السابقة، وخاصة تلك المستندة على اتجاه الوسيلة– الغاية Means- End والاتجاه الآخر التعددى Pluralistic Approach، حيث عانى هذان الاتجاهان من مشكلات منهجية عديدة.

وقد استخدم اتجاه "الوسيلة – الغاية" فى كندا بالاعتماد على حزمة من المؤشرات لمفهوم التماسك الاجتماعى، يقوم إحداها **على الأنشطة الاجتماعية والمستوعبة للظروف الاقتصادية** (توزيع الدخل والفقر والعمل والحراك) وعلى **فرص الحياة** (الرعاية الصحية– التعليم– السكن)، **ومؤشرات جودة الحياة** (صحة السكان، الأمان الشخصى والأسرى، والأمان الاقتصادى، شبكة الاتصالات، وجودة البيئة الطبيعية)(٣١).

أما الحزمة الثانية من المؤشرات فإنها تعتمد على مكونات الأنشطة الاجتماعية للتماسك مثل **الرغبة فى التعاون** (ثقة فى الناس، ثقة فى المؤسسات، الشعور بالانتماء، احترام الاختلاف) **والمشاركة** (بما فيها التطوع، الأنشطة الجماعية، وشبكة الضمان الاجتماعى، المشاركة السياسية).

معنى ذلك أن الخطط الكندية جمعت بين مضمون التماسك والظروف والعوامل المؤدية إليه.

وفى محاولة أخرى لقياس التماسك الاجتماعى الكندى، بالاستناد إلى نظرية دوركيم، افترض المؤلف أن التماسك الاجتماعى يكمن فى عنصرى التماسك العضوى

والتماسك الآلى، ويشير بذلك إلى الاقتصاد الرسمى وظروف الحكومة وأوضاعها (إشارة إلى العنصر العضوى)، ويشير إلى علاقات الوجه- للوجه فى الأسرة والمجتمع (إشارة إلى العنصر الآلى) ووفقًا لنظرية دوركايم تشكلت ٦ مجموعات لتفعيل هذين النمطين(٣٢).

١- **الرأسمالى الاجتماعى:** والمقصود به الثقة، والثقة فى المؤسسات المدنية والمشاركة فى المنظمات التطوعية وغيرها من الأنشطة.

٢- **الاستقرار الديموجرافى:** الذى يعنى الحراك السكانى ومعدلات النمو السكانى وأسباب الحراك.

٣- **الاندماج الاجتماعى:** Inclusion ويشير إلى إمكانية الاستفادة من الشبكة غير الرسمية لدعم العلاقات النفسية والاجتماعية.

٤- **الاستيعاب الاقتصادى:** ويشير إلى أنشطة التوظيف والدخل.

٥- **جودة الحياة فى المجتمع المحلى:** ويعنى الشعور بالأمان الشخصى والرضا عن المجتمع.

٦- **جودة حياة الأفراد.**

وقد انتقد المؤلف هذا الإطار المقدم من دوركايم لوجود خلط بين المضمون والظروف أدى إلى معادلة التماسك الاجتماعى بمفاهيم أخرى مثل الاندماج، المشاركة وتخفيض الفقر، والتقليل من قدر المحتوى والظروف(٣٣).

أما الوضع فى إطار الاتجاه الآخر- الاتجاه المتعدد Pluralistic Approach، فإنه مختلف، حيث يستند على قبول الإمكانات المتعددة ويفترض أن القضايا الاجتماعية يمكن أن تصوغ مفهوم التماسك الاجتماعى(٣٤).

وفى عام ١٩٩٨ قدمت چونسون Jenson إطارًا آخر لفهم التماسك يستند على استخداماته المختلفة فى الأدبيات.

وحددت فى هذا الإطار خمسة أبعاد مختلفة:

١- بعد الانتماء مقابل العزلة Belonging vs Isolation ويشير هذا البعد إلى وجود قيم مشتركة والشعور بالهوية.

٢- الاستيعاب مقابل الاستبعاد ويهتم هذا البعد بنوعية الفرص الاقتصادية المتاحة للمواطن.

٣- المشاركة مقابل عدم المشاركة ويركز على المشاركة السياسية على المستوى المحلى والمركزى.

٤- الاعتراف مقابل الرفض Recognition vs Rejection ويهتم باحترام الاختلاف والتسامح.

٥- الشرعية مقابل اللاشرعية ويراد بها المحافظة على شرعية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الدولة.

والمدقق فى هذه الأبعاد يلاحظ أن بعدى الاستيعاب والاعتراف لا يدخلان فى مكونات التماسك الاجتماعى، وإنما يعتبران من الظروف المساعدة على وجود التماسك(٣٤).

وفى عام ٢٠٠٢ قام كل من Beauvais & Jenson باختبار خمسة معان مختلفة لمفهوم التماسك.

المعنى الأول: التماسك الاجتماعى كقيم عامة وثقافة مدنية.

المعنى الثانى: التماسك الاجتماعى كنظام اجتماعى Social Order وضبط اجتماعى.

المعنى الثالث: التماسك كتضامن اجتماعى Social Solidarily وتخفيض فى توزيع الدخل.

المعنى الرابع: التماسك كشبكة اجتماعية ورأسمال اجتماعى.

المعنى الخامس: التماسك كمكان للترابط والهوية، وتعتبر هذه المعانى الخمسة أوسع نطاقًا من تلك التى ذكرتها چونسون Jenson عام ١٩٩٨، فقد تضمنت معانى وأفكارًا عن النظام الاجتماعى والضبط الاجتماعى.

والمدقق فى كل هذه التعريفات سواء تلك المعتمدة على اتجاه الوسيلة– الغاية أو الاتجاه التعددى، يتبين له أن معظم التعريفات واسعة النطاق، وأحيانًا تفتقد إلى المكونات والعناصر الأساسية، وأحيانًا أخرى تبالغ فى التمييز بين المحتوى والآثار، مما يفقدها قيم التحليل.

القضايا الفكرية للتماسك الاجتماعى

يتسم مفهوم التماسك الاجتماعى بالثراء النظرى، إذ يرجع تاريخيًا إلى مقولة تونيس Tonnes عن التضامن الميكانيكى أو الآلى Geminschaft، والتضامن العضوى Gesellschaft. وإلى التكامل المعيارى عند بارسونز Parsons ويتضمن المفهوم فى أكثر تفسيراته الراديكالية معانى التضامن الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية وتطلعات الشعب(٣٦).

أما دوركايم فيرى أن المجتمع المتماسك يعتمد على الولاءات المشتركة، حيث يشعر المواطن بالاعتماد المتبادل بينه وبين الآخرين، وبينه وبين الدولة(٣٧).

أما تالكوت بارسونز فيؤكد على أهمية وجود مجموعة من القيم والمعايير تمكِّن أعضاء المجتمع من تحديد أهداف عامة، والمشاركة فى حزمة من المبادئ الأخلاقية تحكم العلاقات فيما بينهم(٣٨).

ويزعم أولف Alauf (عام ١٩٩٩) أن فكرة التماسك ترتبط بتقاليد المدرسة الوظيفية "Functionalist" التى تؤكد على أهمية مفاهيم الاتفاق Consensus، والتكيف والتوازن أكثر من الاهتمام بمفاهيم التعارض والصراع.

فالنظام الاجتماعى يعتبر الإطار المرجعى للتماسك. ويؤكد Alauf على أهمية الإطار المرجعى الذى أفرز أشكال الحماية الاجتماعية Social Protection

والذى أعطى المجال والفرصة لإدخال عناصر مختلفة ومتغيرة وبذلك يؤكد على كل مكونات الحماية الاجتماعية فى سياقها التاريخى[٣٩].

وتشير هذه الآراء المتعددة إلى أن التماسك الاجتماعى يعبر عن قضايا فكرية متعددة كقضية التضامن الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية وقضية الولاء والانتماء، وقضية الأخلاق، وأيضًا قضايا الاتفاق والتكيف وتحقيق التوازن.

تحقيق التماسك الاجتماعى: هدف

تحقيق التماسك الاجتماعى يعتبر هدفًا تسعى المجتمعات لتحقيقه، بغض النظر عن موقعها فى سلم النمو والتقدم. ويعتمد تحقيق هذا الهدف بدرجة أو بأخرى على السياسات العامة. وإن كانت السياسات الرسمية وحدها غير كافية لعدم ضمان استمرارية التمويل لفترات طويلة، والذى يؤشر إلى غياب الثقة الاجتماعية. وانخفاض مستوى الثقة عادة ما يقلل من قدر الإصلاح الحكومى المعتمد على أسلوب رفع الضرائب والذى ينظر إليه بمعزل عن الإنفاق والإصلاحات المؤسسية، وبالتالى فإن الضرائب كمجال من مجالات تحقيق العدالة الاجتماعية لا يعتمد عليه، لفقدان الثقة فيه وانحياز سياساته – فى معظم الأحيان– إلى مصالح الصفوة وجماعات الضغط الاجتماعى[٤٠].

وتحقيق التماسك الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات يتطلب تأسيس مؤسسات تباشر سوق العمل وتحدد الأجور المناسبة والأدوار فى سوق العمل، باعتبار هذا المطلب إحدى الأدوات الفاعلة والمفيدة للحد من الفقر[٤١].

ومن المجالات ذات الأهمية فى تحقيق هدف التماسك الاجتماعى فى المجتمع، مجال التعليم الذى يعد مكونًا حيويًا على أجندة التماسك، لأن مخرجات التعليم تؤثر على الأبعاد الثلاثة فى مثلث التماسك: الاستبعاد الاجتماعى والرأسمال الاجتماعى والحراك الاجتماعى[٤١].

فجودة التعليم وإتاحته للجميع تحقق حراكًا اجتماعيًا وتساعد على تشكيل الوعى والشعور بالانتماء. هذا من ناحية، أما تحقيق الاندماج الاجتماعى فيتم من خلال تطوير تكنولوجيا التعليم الداعمة للإدراك الإيجابى للآخر. فقد لوحظ أن المدارس التى تحقق الاندماج أكثر، عادة ما يتوافر فيها عنصر الثقة بين جماعات المجتمع، علاوة على أن النظم المدرسية الاستيعابية تميل إلى تحقيق أداء أفضل فى مخرجات التعليم(٤٢).

أما كيرنز وفورست Kearns & Forest فقد حددا خمسة مجالات تساعد على تحقيق تماسك المجتمع:

١- وجود قيم مشتركة وحياة ثقافية مدنية Civic Culture.

٢- غياب الفوضى ووجود ضبط اجتماعى.

٣- وجود استراتيجيات للحد من التفاوت فى الثروات.

٤- وجود رأسمال اجتماعى يراقب الشبكات الاجتماعية والمشاركة المدنية.

٥- الانتماء إلى الوطن والهوية المشتركة، يؤدى إلى دعم المجتمع وتماسكه(٤٣).

وتستند رؤية المجلس الأوروبى على قدرة المجتمع فى تضييق الفجوة بين الأعضاء، وتفادى الأزدواجية لكى تحقق التماسك. فالمجتمع القادر على تطوير وسائل وطرق لتضييق الفجوة يعنى اتخاذ أفعال لتقليل التفاوت. وهذا يعنى أن المسألة ليست القدرة على محاربة ومواجهة الفقر والاستبعاد، ولكن أيضًا القدرة على إبداع وسائل لتقليل الاستبعاد ومواجهته بوسائل الوقاية والعلاج(٤٤).

وتشير رؤية المجلس الأوروبى إلى حقوق الإنسان كعنصر مهم فى بناء السياسات الاجتماعية الهادفة لتحقيق التماسك الاجتماعى، وتوفير الحماية القانونية، وتحقيق المساواة، والالتزام تجاه الأفراد المعرضين للخطر مثل (الأطفال، الشباب، والأسر ذات العائل الواحد والمهاجرين، كبار السن). فالتماسك الاجتماعى مسئولية يتقاسم فيها الكل(٤٥).

هذا فضلاً عن أهمية تقارب السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية للوصول إلى طرق داعمة لاقتصاد السوق لمواجهة عملية الاستبعاد وتأكيد قيم الثقة والتكامل(٤٦).

التماسك الاجتماعى إذن، هدف تسعى المجتمعات لتحقيقه خاصة مع تغير العالم منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتحول الثروة كظاهرة يكشف عن تحول جغرافية الاقتصاد من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، مما أدى إلى جغرافية جديدة للنمو تشير إلى وجود فرص كثيرة وتحديات أمام خلق مجتمعات متماسكة(٤٧).

فالمجتمع المتماسك يعمل على خلق حياة أفضل لأعضائه، ويحارب الاستبعاد والتهميش، ويخلق الشعور بالانتماء، ويدعو إلى الثقة ويتيح للأعضاء فرصًا للحراك الاجتماعى.

فالتماسك الاجتماعى هدف قيم فى حد ذاته، يتحقق عند وجود سياسات متعاونة عند وضع خطط الضرائب، التوظيف، والحماية الاجتماعية، الخدمة المدنية، التعليم والهجرة، وذلك لتفاعل السياسات فى المجالات المتعددة وتأثيراتها على المخرجات الاجتماعية.

فالتخطيط لكل سياسة اجتماعية أو اقتصادية يتطلب النظر إلى غيرها من السياسات(٤٨).

مؤشرات التماسك الاجتماعى وقياسه

لا شك أن عملية صنع السياسة المستندة على التنسيق والاستيعاب والاتساق تلعب دورًا مهمًا وأساسيًا فى بناء التماسك الاجتماعى. وأن تطبيق أجندة سياسة اجتماعية تحقق التماسك الاجتماعى تحتاج إلى إدارة فاعلة وأفعال متسقة من خلال مناح متعددة للسياسة(٤٩).

كما أن عملية إدماج الأطراف المختلفة عبر المستويات المتعددة للحكومة تتطلب أدوارًا تفاوضية وحوارات لتأكيد مفهوم المحاسبة Accountability. وتحقيق هذه المطالب يفترض وجود إطار يمكن من القياس القبلى والبعدى، أى قبل تطبيق السياسة ثم قياس تأثير السياسة بعد التطبيق لمعرفة إلى أى مدى أدت السياسة إلى زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعى أو تقليلها، وهل أدت السياسات إلى الحد من الثقة والمشاركة المدنية؟ وهل حققت تحسنًا وتأثيرًا فى الحراك الاجتماعى(٥٠).

إن تقديم إجابات عن هذه التساؤلات وغيرها يتطلب توافر بيانات ومعلومات تتعدى مؤشر المعدل العام للنمو G. D. D بهدف التعرف على جودة الحياة، فضلاً عن أهمية الاعتماد على مقاييس موضوعية ومقاييس أخرى ذاتية. ووضع خطة لتحقيق التماسك، يفترض تحقيق هدفين اجتماعيين: أحدهما مجتمعى لتخفيض الاختلافات والاستبعاد الاجتماعى*، والآخر تعضيد وتقوية الرأسمال الاجتماعى** (٥١).

وتحقيق هذين الهدفين للتماسك الاجتماعى يتطلب توافر ظروف ملائمة لتماسك اجتماعى مستوعب: **للظروف الاقتصادية:** (توزيع الدخل، الفقر، العمل، الحراك)، **وفرص حياة أفضل** فى مجالات الصحة والتعليم والسكن، **وجودة حياة أفضل** تحقق الأمن الشخصى، والأسرى والأمن الاقتصادى، وجودة البيئة الطبيعية(٥٢).

* تخفيض الاختلافات والاستبعاد الاجتماعى: فرص متساوية بين الأجناس والطبقات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية.

** تقوية الرأسمال الاجتماعى: تسهيل العلاقات الاجتماعية، الاشتراك فى أنشطة اجتماعية وسياسية، نوعية وجودة المؤسسات الاجتماعية.

هذا إلى جانب توافر حزمة من مكونات الأنشطة الاجتماعية للتماسك مثل الرغبة فى التعاون والمشاركة، فبناء صورة لمجتمع متماسك تتطلب توافر عدة مؤشرات:

١- توافر رؤية مشتركة والشعور بالانتماء للمجتمع.

٢- الترحيب بالاختلاف، واعتباره قيمة مضافة.

٣- التمتع بفرص متكافئة للجميع رغم الاختلاف.

٤- وجود علاقات قوية وإيجابية بين أفراد المجتمع رغم الاختلاف (علاقات فى مجال العمل- فى المدرسة- الحى والجوار).

٥- اهتمام المسئولين على المستوى المحلى بتحسين نوعية حياة الأفراد من خلال استراتيجيات هادفة[٥٣].

وتتمثل مؤشرات تماسك المجتمع فى:

١- الإجماع على تمتع أفراد الحى أو المنطقة السكنية بعلاقات جيدة بين الأفراد.

٢- الشعور بالانتماء للمنطقة محل السكن.

٣- تقارب رؤية معظم سكان المنطقة المحلية.

٤- تمكين الأفراد من المشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالحى أو المنطقة.

٥- الاحترام المتبادل على مستوى المنطقة أو الحى خاصة عند وجود اختلافات فى العقيدة أو الجنس.

٦- وجود التسامح والإبلاغ عن الحوادث.

٧- عدم وجود أى مظاهر للحرمان فى المنطقة من حيث الانتشار.

٨- ارتفاع مستوى الحضور فى المدارس، وحصول الأطفال على فرص متكافئة فى التعليم.

٩- عندما تقل معدلات البطالة على المدى الطويل.

١٠-زيادة فرص المقابلات والحديث بين الناس رغم اختلافهم الطبقى وأصولهم العرقية.

وقد قام كل من سيلفايم، أكيت Sylvaim Acket ومونيك بورسنبيرج Monique Boresnberg بقياس التماسك الاجتماعى ومدى مصداقيته بالاعتماد على تعريف كل من برنارد Bernard 1999 وشانتيل Chanetal عام ٢٠٠٦. وقدما مقياسًا يغطى الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية للحياة فى مجال علاقاتها الرسمية والفرعية، وقاما بصياغة أحوال الأفراد على ضوء التماسك الاجتماعى(٥٤).

أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فقد قدمت خمسة مقاييس للتماسك الاجتماعى لتحقيق الأمان العام:

١- جودة حياة الأفراد.
٢- العزلة الاجتماعية.
٣- عضوية الجماعات.
٤- استخدام المخدرات.
٥- معدلات الانتحار.

وقد اعتمدت هذه المقاييس على اختبار معدلات:

١- الإحباط النفسى وجودة الحالة العقلية.
٢- علاج حالات الصحة العقلية وسوء استخدام الأدوية.
٣- حالات الاكتئاب والانتحار.
٤- معدلات الجريمة.
٥- الترتيبات التطوعية والمدنية(٥٥).

نخلص من ذلك إلى تعدد مؤشرات التماسك الاجتماعى وفقًا لمجال استخدامه:

١- ففى مجالات الانتماء الاجتماعى يوجد مؤشر الانتماء للحى، والمجتمع المحلى والوطن.
٢- وفى مجال الثقافة يوجد مؤشر الإبداع، والإنتاج الثقافى.

٣- فى مجال السياسات الداعمة للتماسك توجد أساليب مواجهة الاضرابات، تعاطى المخدرات، المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ومعدلات الانتحار والجريمة.
٤- فى مجال قياس تحقيق المساواة يوجد تحقيق الانتماء والشعور بالكرامة.
٥- فى مجال ارتباط التماسك بالطبقة الاجتماعية نجد المشاركة فى التصويت وقراءة الجرائد.
٦- فى المجال الاقتصادى يوجد مؤشرات دالة على غياب التماسك كمعدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعى.
٧- مؤشرات التماسك الاجتماعى ومعدلات المشاركة فى الانتخابات، ونسب المنتخبين. ومؤشر الثقة فى الناس، الثقة فى الحكومة، والثقة فى النظام القانونى وفى الشرطة والمؤسسات الدينية والخدمات المدنية.

إعادة النظر فى المفهوم

كشفت المناقشات المختلفة لمفهوم التماسك الاجتماعى عن الاختلافات الواضحة بين العلماء ومتخذى القرار رغم تزايد استخدامه فى هذه الدوائر. وقد أدى ذلك إلى الدعوة لإعادة النظر فى المفهوم ومحاولة حسم هذا الغموض والتداخل بين المضمون والأسباب والتأثيرات المختلفة له. ويرى جوزيف شان، هو بونج تو، وإيليان شان Joseph chan, Ho pong to & Elaine chan عدم كفاءة مفهوم التماسك عبر الأدبيات المطروحة[٥٦]، حيث غابت بعض العناصر والمكونات عن بعضها، والمبالغة فى التمييز بين المحتوى والأسباب والآثار المترتبة عليه فى غيرها. ويرون كذلك أن التعريفات كانت واسعة النطاق، مما أدى إلى فقدان قيم التحليل. ويرون- من وجهة نظرهم- أن الطريقة الأفضل للوصول إلى تعريف جاد ومفيد هى **الاعتماد على معناه المستخدم فى الحياة اليومية**.

وبناء عليه قدموا مفهوم التماسك الاجتماعى على أنه "**حالة من التفاعل الرأسى والأفقى بين أعضاء المجتمع، تتسم بحزمة من الاتجاهات والمعايير**

المتضمنة الثقة، والشعور بالانتماء وإرادة المشاركة والمساعدة، فضلاً عن السلوك المعبر عن ذلك[٥٧].

هذا التعريف المقترح يوضح نقاطًا عدة أهمها:

١- أن المقصود بأعضاء المجتمع ليس قاصرًا على الأفراد، وإنما يتضمن كذلك كل المنظمات والجماعات والمؤسسات التى تشكل المجتمع وهذا يبرر التمييز بين التفاعل الرأسى Vertical والتفاعل الأفقى Horizontal، فالتفاعل الرأسى يشير إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع، بينما التفاعل الأفقى يشير إلى التفاعل بين مختلف الأفراد والجماعات والمجتمع.

٢- أن التعريف يؤكد على أن التماسك الاجتماعى هو سمة "**مجتمعية**": بمعنى أن التركيز الأساسى ينصب على حالة التماسك المجتمعى ككل، بينما قد يقاس فى الممارسة الفعلية بمستوى البيانات المتعلقة بالأفراد والجماعة.

٣- أن التماسك الاجتماعى يشير إلى حالة الشأن العام وليس إلى عملية Process.

وقد تبنى المؤلفون خاصية "**الدولة العليا وسيادتها**" كوحدة للتحليل لأسباب عدة أهمها:

١- المجتمع ذو طبيعة مركبة ويتعامل مع المجتمع السياسى.

٢- أن سياسة التماسك الاجتماعى مثل غيرها من السياسات تقدم عن طريق الحكومة ذات السيادة العليا، بينما المواطنة "Citizenship" أو عضوية الدولة السيادية، لازالت تعتبر المصدر الأساسى للدولة.

ويرون أيضًا أن التعريف يجب أن يكون أقرب إلى الاستخدام الشائع بمعنى أن التماسك يفهم "كحالة للشأن العام State Of Affairs وليس كعملية Process.

والأهم من ذلك، الاقتصار على التعريف المحدود "Minimalist" الذى يشتمل فقط على المكونات الضرورية ويتضمن التعريف أيضًا المكونات الموضوعية التى تشير إلى المشاركة الحقيقية للأفراد والتعاون وسلوك المعاونة. والمكونات الذاتية التى

تعنى المعايير والأحاسيس الذاتية للثقة والشعور بالانتماء والرغبة فى تقديم العون والمساعدة.

هذه الدعوة المقدمة (من المؤلفين) لإعادة النظر فى تعريف المفهوم إنما تشير وتؤكد على أن المفهوم يعتبر مفهومًا **جدليًا ونسبيًا ومثاليًا**.

المراجع

١- Reconsidering Social Cohesion: Developing a Definition and Analytical Framework for Empirical Research, Social Indicators Research, January, 2006, Vol. 75, Issu2, pp.273-302.

٢- Berman, Yitzhak & Philips David, Indicators for Social Cohesion, Paper submitted to The European Network on Indicators of Social Quality of the European Foundation on Social Quality, Amesterdam, Jun 2004.

٣- John, Usher, A Guide for local Authorities and Authorities and Their Partners, Building a Picture of Community Cohesion, Community Cohesion Unit, 2002, pp. 5-10.

٤- Reconsidering Social Cohesion, op. cit., pp.276.

٥- Silver, Hilary, Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms, International Labor Review, vol.133, 1994, pp.5-6.

٦- International Conference of Theoretical Perspectives on Social Cohesion and Social Capital, Social Cohesion Indicators, Flanders Research Project, Brussels, 15 May, 2008, pp.2007-2011.

٧- Ibid, p. 2013.

٨- Ibid, p. 2016.

٩- Social Cohesion, p.2013.
http://www. Wiki progress. Org/index.

١٠- Reconsidering Social Cohesion, op.cit., p.280.

١١- Wiki progress. op.cit., p. 63.

١٢- Community Cohesion Unit, A guide for Local Authorities and Their partners, Building a Picture of Community Cohesion, 2002. pp.5-10.

١٣- http:www, Wiki progress, Op.cit.

١٤- Reconsidering Social Cohesion, Op.cit., p.281.

١٥- Torrey, Barbara Boyle, Economic Implications of Social Cohesion, The Issues in Science and Technology, 2005, pp. 22.

١٦- Reconsidering Social Cohesion, op.cit., p. 282.

١٧- Ibid. , p. 286.

١٨- Bollen, K.A., Hoyle, R.H, Perceived Cohesion: a Conceptual and Empirical Examination, Social Forces 69, 2001, pp. 479-504.

١٩- Ibid, p.486.

٢٠- Ibid., p.502.

٢١- Ibid, p.488.

٢٢- Ibid, p.490.

٢٣- Silver, Hilary, op.cit., pp.5-6.

٢٤- Dahrendorf, Ralf, The Modern Social Conflict: An Essay on The Politics of Liberty, London Weidenfeld and Nicolson, 1998, pp. 25-30.

٢٥- Ibid. p.31.

٢٦- Ibid, p.33.

٢٧- Berman, Yitzhak& Phillips David, Indicators for Social Cohesion, Op.cit.

٢٨- Davis, Steven, Cross-Country Patterns of Change in Relative Wages, Cambridge Massachusetts, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 4085.

٢٩- Reconsidering social cohesion, Op. cit., p. 280.

٣٠- Ibid, p.281.

٣١- Immergued, Ellen, Dilemmas of the Welfare State in the Current Conjuncture, Paper Presented to the Study Group on Citizenship and Social Policy, Center for European Studies, Harvard University, p. 66.

٣٢- Ibid, p.22.

٣٣- Ibid, p.24.

٣٤- Ibid, p.29..

٣٥- Ibid, p.31.

٣٦- Berman, Yitzhak & Phillips David, Op.cit.

٣٧- Ibid.

٣٨- Ibid.

٣٩- Ibid.

٤٠- http://www. Wikiprogress.org/index.php/Social Cohesion.2013.

٤١- http://wikipediaorg/wiki/minimum.wage 2014.

٤٢- Ibid, Wikiprogress, 2013.

٤٣- Reeskens, Tim, Botterman, Sarah, Hooghe, Mare Is Social Cohesion One Latent Concept? Investigating the dimensionality of Social Cohesion on the Basis of the Kearns and Forrest, 2000, Typology.

٤٤- Revised Strategy for Social Cohesion, approved by the Committee of Ministers of the Council of Europe on 31 March 2004.

٤٥- Revised Strategy, op.cit.

٤٦- Ibid.

٤٧- Multilingual Summaries, Perspectives on Global Development 2012, Social Cohesion in a Shifting World.

٤٨- Ibid.

٤٩- Wikiprogress. Org/index, op.cit.

٥٠- Ibid.

٥١- Reconsidering Social Cohesion, op.cit.

٥٢- Ibid.

٥٣- A guide for Local Authorities and Their Partners, Building a Picture of Community Cohesion.

٥٤- Acket, Sylvain & Barsenberger Monique & Dicks, Paul& Sarracino, Franceso, Measuring and Validating Social Cohesion, a Bottom up approach, Working Paper No. 20, p. 80, January 2011.

٥٥- Acket, Sylvain & Borsenberger, op.cit.

٥٦- Reconsidering Social Cohesion, op.cit.

٥٧- Ibid.

Abstract

SOCIAL COHESION
A DEBATABLE CONCEPT

Hoda Megahed

This paper discusses the social cohesion concept to indicate its issues, dimensions, and their different meaning. It also discuss the social indicators for measuring cohesion in society, and the social issues related to it.

The paper refers to the invitations to re-address the entire concept to insure its content and impact.